

SCP/19/4

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 29 يناير 2013

## اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات

الدورة التاسعة عشرة

جنيف، من 25 إلى 28 فبراير 2013

### اقترح وفد الولايات المتحدة الأمريكية بشأن أوجه كفاءة نظام البراءات

وثيقة من إعداد الأمانة

1. يحتوي مرفق هذه الوثيقة على اقتراح قدمه وفد الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص أوجه كفاءة نظام البراءات.

2. إن أعضاء اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات مدعوون إلى النظر في محتوى المرفق.

[يلي ذلك المرفق]

## اقتراح بشأن أوجه كفاءة نظام البراءات قدمه وفد الولايات المتحدة الأمريكية

1. لقد أصبحت برامج تقاسم العمل بين مكاتب البراءات تمثل عنصرا جوهريا من عناصر تحسين كفاءة أنظمة البراءات في العديد من بلدان العالم. ويات انتشار عمليات إيداع طلبات البراءات على الصعيد الدولي يسفر عن فحص طلبات البراءات المتمية إلى فئة واحدة في بلدان متعدّدة. ونتيجة لذلك وفي كثير من الحالات تجري مكاتب مختلفة أبحاثا على الفئات ذاتها من طلبات البراءات أو فئات متطابقة من تلك البراءات، وتقوم في ذلك بتكرار قسط كبير من العمل الذي قام به فعلا مكتب آخر. وهذه الازدواجية في الجهود ليست مفيدة للمكاتب ولا لأصحاب الطلبات ولا للجمهور عموما لأنها تزيد من حجم متراكمات العمل الخاص بالبراءات ومشاكل الأنشطة العالقة. وذلك ما تعاني منه مكاتب كثيرة.
2. غير أنّ إيداع طلبات البراءات على الصعيد الدولي يتيح فرصة فريدة لتحسين كفاءة عمليات البحث والفحص وذلك من خلال إعادة استخدام العمل المضطلع به بخصوص طلب ما في مكتب واحد من أجل تعزيز كفاءة وسرعة العمليات التي يقوم بها مكتب آخر بشأن طلب له علاقة بالطلب الأول. وقد اتخذ مسعى زيادة الكفاءة أشكالا مختلفة في سياقات مختلفة. فقد سُجِّل، مثلا، تطوّر شبكة قوية من برامج المنهج السريع للمقاضاة في مجال البراءات (PPH) بين مكاتب البلدان المتقدمة ومكاتب البلدان النامية على حد سواء. وهناك عدة برامج أخرى منها ما أنجز ومنها ما يجري اختباره بين المكاتب وذلك سعيا للحد إلى أدنى مستوى ممكن من ازدواجية الجهود التي تبذل حاليا في مجال إيداع طلبات مختلف فئات البراءات على الصعيد الدولي.
3. والمبدأ الرئيسي في كل تلك البرامج هو لزوم الحفاظ على سيادة مختلف المكاتب. فلا ينبغي لأي مكتب أن "يصادق تلقائيا" على القرارات التي اتخذها مكتب آخر فيما يخص أي عنصر من عناصر إحدى فئات طلبات البراءات، ولا يُتوقع منه القيام بذلك. بل يُتوقع من كل مكتب أن يحرص، بشكل مستقل، على تطبيق قانونه الوطني في تحديد قابلية الطلبات للاستفادة من الحماية ببراءات. ويتأتى تحسين الكفاءة من إعادة استخدام العمل الذي اضطلع به مكتب آخر لإعطاء انطلاقة جيدة للفاحص في إجراء الأبحاث والفحوص الخاصة بالطلب.
4. وقد تم استكشاف طرق مختلفة للارتقاء بمستوى الكفاءة في عدد من البرامج التي لا يزال الكثير منها قيد التنفيذ. وفيما يلي بعض الأمثلة على تلك البرامج التعاونية:

البرنامج الرائد لتقاسم العمل بين المكتب الأمريكي للبراءات والعلامات التجارية والمكتب الكوري للملكية الفكرية، وهو برنامج تولى في إطاره مكتب واحد فحص بعض الطلبات المودعة في كلا المكتبين، وتولى فاحصو المكتب الآخر تقييم نتائج الفحص.

نظام التعاون الإقليمي في مجال الملكية الفكرية (PROSUR)، وهو نظام مكن من إقامة تعاون بين الأرجنتين والبرازيل وشيلي وكولومبيا وإكوادور وباراغواي وبيرو وسورينام وأوروغواي من أجل تحسين الخدمات المقدمة إلى المستخدمين المحليين والدوليين لنظام الملكية الفكرية، وذلك بالسعي أساسا إلى تقاسم نتائج عمليات فحص البراءات وغيرها من موارد الملكية الفكرية.

البرنامج التعاوني للبحث والفحص، وهو برنامج قام في إطاره فاحصون من المكتب الأمريكي للبراءات والعلامات التجارية والمكتب الكوري للملكية الفكرية والمكتب الأوروبي للبراءات باستكشاف سبل التعاون على فحص الطلبات المودعة بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات وذلك بتشكيل مجموعات تتألف من فاحص أول وزملاء فاحصين بغرض إعداد تقرير عن البحث الدولي ورأي مكتوب.

برنامج المنح السريع للمقاضاة في مجال البراءات، يمكن هذا البرنامج، الذي تشارك فيه عشرات المكاتب الكائنة في كل أنحاء العالم، صاحب الطلب الذي يتلقى قرارا إيجابيا بشأن قابلية الحماية ببراءة استجابة لطلب واحد أو أكثر أودع في مكتب ما من التماس فحص سريع في المكاتب المشاركة الأخرى شريطة ألا يخضع لذلك الفحص إلا الطلبات المعنية المسموح بها. ويوفر ذلك وقتا وتكاليف على كل من المكاتب وأصحاب الطلبات ويتيح فرصة تسريع اتخاذ القرارات بخصوص البراءات لفائدة الجمهور.

5. وبالنظر إلى ما تبين من مكاسب في الكفاءة المحصلة من خلال برامج تقاسم العمل، تقترح الولايات المتحدة الأمريكية بأن تتعاون الدول الأعضاء على القيام بالأنشطة التالية:

(أ) الاضطلاع بمجرد لبرامج تقاسم العمل التي أنجزت أو يجري تنفيذها بين المكاتب على صعيد ثنائي ومتعدد الأطراف وإقليمي، وتقييم فوائدها بالنسبة لمكاتب الملكية الفكرية ومستخدمي نظام الملكية الفكرية والجمهور عموما.

(ب) واستكشاف سبل المضي في تحسين تلك البرامج وزيادة جدواها، مثل تحديد أفضل الممارسات التي يمكن اعتمادها على أساس طوعي من قبل المكاتب المشاركة.

(ج) واستكشاف الأدوات التي يمكنها تيسير فعالية برامج تقاسم العمل بين المكاتب المشاركة.

(د) وعقد حلقات عمل بشأن كيفية تحقيق الفعالية في تنفيذ برامج تقاسم العمل.

[نهاية المرفق والوثيقة]